تصريحات الغرياني بحل المحكمة الدستور ية تغضب قضايا الدولة والنيابة الإداريه

الاثنين 16 يوليو 2012 12:07 م

يـدرس كـل مـن نـادى مسـتشارى قضايـا الدولـة والنيابـة الاداريـة الـدعوة لعقـد اكـبر جمعيـة عموميـة طارئـة غير عاديـة فـى تاريـخ الهئيـتين القضـائيتين قوامهـا اكـثر مـن سـبعة الاـف مسـتشار مـن الهئيـتين، وذلـك بمجلس الشـورى للنظر في بـوادر الأزمـة مع اعضـاء الجمعية التاسيسية والمستشار /حسام الغريانى والتي يرون أنها ستوثر على عمل الجمعية التاسيسية للدستور.
كما تدرس الهيئتان القضائيتان تصعيد الامر لرئاسة الجمهورية والمجلس الاعلى للقوات المسلحة للتدخل لحل هذة المشكلة وان مجلس ادارة الناديين فى انعقاد مستمر لبحث تداعيات المشكلة الراهنة.
وكان المستشار حسام الغرياني قد صرح من خلال الجمعية التأسيسية للدستور بأنه سيتم إلغاء المحكمة الدستورية وتحويلها إلى دائرة بمحكمة النقض، كما قال أن كلا من هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية ليسا ضمن الهيئات القضائية، فرد عليه المستشار أحمد خليفة ، ممثل هيئة قضايا الدولة بالجمعية التأسيسية، بأن هذا الكلام غير صحيح، وذلك وفقا لحكم المحكمة الدستورية سنة 2004 والذي صدر بناءً على طلب تفسير قدمه وزير العدل وقتها، والذي قالت فيه أن كلا من هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية هما هيئتان قضائيتان بنص الدستور والقانون، وهو ما أكدته محكمة النقض بعد ذلك، كما أيدته الإدارية العليا بمجلس الدولة لاحقا.ويؤكد الدكتور محمد عطية فودة، المستشار بهيئة قضايا الدولة، لموقع أخبار مصر، أنه إذا أصر المستشار الغرياني في اجتماع الجمعية غدا الإثنين، على رأيه، الذي رفضه كل الأعضاء فيما عدا عصام سلطان الذي تضامن معه، فإنه ستنعقد الجمعية العمومية الطارئة بمجلس الشورى وسيدخل سبعة الاف مستشار من الهئيتين في إعتصام مفتوح ، الأمر الذي يستدعي تدخل رئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة
الجزيرة مباشر مصر